التقرير الثالث
عن ملف النفط والغاز

ملف النفط والغاز وترسيم الحدود البحرية

ايلول-تشرين الاول ٢٠٢٢





المقدّمة

لقد اقفل شهر تشرين الاول على ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل وفتح الباب على استكمال الترسيم مع قبرص التي طالبت بانهائه، ومع سوريا التي لم تستقبل الوفد الرسمي الذي كان سيقصدها بهذا الغرض قبل انتهاء ولاية الرئيس عون. وعلى اهمية استكمال الترسيم البحري مع البلدان التي لها حدود مع لبنان، استحوذ الترسيم من الناحية الجنوبية على مجمل النقاش العام والمتابعات الاعلامية والتعلقيات عليه.

مع بداية شهر أيلول 2022، الذي وصفه بأنّه شهر حاسم، بدأ الحديث عن بلوغ الملف خواتيمه وصولا إلى توقيع الاتفاق في 26 تشرين الأوّل 2022 بين الجانب اللبناني والجانب الإسرائيلي. وثقت مهارات الاحداث التي جرت في شهري ايلول وتشرين الاول ورصدت ردة فعل القوى السياسية التقليدية والتغييريّة والمعنيين في ملف ترسيم الحدود البحرية على توقيع اتفاق ترسيم الحدود البحريّة مع إسرائيل.

جولة على آخر تطوّرات الملف

بعد تحذيرات حزب الله من استخراج الغاز من حقل كاريش وإرساله للمسيّرات وإعتماده معادلة "كاريش وما بعد بعد كاريش"، ووصول الوسيط الأميركي مجددا إلى لبنان في 31 تموز 2022 ونشر اسرائيل لمقطع فيديو يظهر إحداثيات منصات استخراج الغاز، بدا المشهد التصعيدي العسكري واضحا من الطرفين في ظلّ تعثّر المفاوضات.

بعد هذا التصعيد، وصف شهر أيلول بالشهر الحاسم، إذ جال هوكشتاين في 9 أيلول 2022، على المسؤولين اللبنانيين في زيارة تزامنت مع إعلان الشركة اليونانية تأجيل أعمالها في حقل كاريش، وقد تسلّم هوكشتاين المقترح اللبناني المتمسك بحقل قانا، وحصته الكاملة منه، والخط 23، وعدم تقاسم الحقول والثروات مع الإسرائيليين، وضمان بدء التنقيب في مناطقه غير المتنازع عليها.

وفي 1 تشرين الأول، استلم المسؤولون اللبنانيون مسودة العرض الأميركي النهائية من السفيرة الأميركية في لبنان دوروثي شاي.
وبعد التسلّم، عقد الرؤساء الثلاثة لقاءات، وتم وضع التعديلات والملاحظات على العرض الأميركي، فتمّ رفض خط الطفافات الإسرائيلي، والتمسّك بكامل حصة لبنان في حقل قانا، على أن تحلّ إسرائيل المسائل المادية مع شركة توتال على صعيد التعويضات، وفصل الترسيم البري عن البحري، مع ضمانة فرنسية أميركية على بدء "توتال" أعمالها في الحقول اللبنانية فور إتمام الاتفاق.

من ثمّ عقدت السفيرة الأميركية في 4 تشرين الأول لقاءات مع المسؤولين اللبنانيين بحثت خلالها التعديلات اللبنانية قبل إرسالها إلى الوسيط الأميركي.



وفي 11 تشرين الأول، تسلّم لبنان الصيغة النهائية الأميركية التي اعتبرها الرئيس اللبناني في موقفه الأول مرضية، وتعطي حقوق لبنان كاملة، وتأخذ في عين الاعتبار مطالبه وملاحظاته.

وقد تم توقيع الاتفاق بين الجانب اللبناني والاسرائيلي في 27 تشرين الأول 2022. ووقع كل من رئيس جمهورية لبنان ميشال عون ورئيس الحكومة الاسرائيلي يائير لابيد على رسالتين منفصلتين للموافقة على نص الاتفاق.

وفي مقرّ الأمم المتّحدة في جنوب لبنان، تم تسليم الرسائل إلى الوسيط الأميركي آموس هوكشتاين دون أن يرافق ذلك أي مراسم مشتركة.



المصدر : Middle East Eye

رئاسة الجمهورية: الترسيم هدية للشعب اللبناني



قبل نهاية عهده، عزم رئيس الجمهورية ميشال عون على تحقيق التقدّم في ملف ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل، وبعد التصعيد في الملف، استلم الرئيس عون من السفيرة الأميركية في لبنان دوروثي شايا النص النهائي للاتفاقية في 1 تشرين الأوّل 2022، وعلى الفور اتصل عون بالرئيسين بري وميقاتي للتشاور معهما في كيفية المتابعة لإعطاء الوسيط الأميركي آموس هوكشتاين ردا لبنانيا في أسرع وقت ممكن.

وفي 11 تشرين الأول 2022، استقبل عون نائب رئيس مجلس النواب النائب الياس ابو صعب، وقد سلم الأخير رئيس الجمهورية النسخة الرسمية النهائية المعدلة للاقتراح الذي كان تقدم به الوسيط الأميركي للاتفاق في شأن الحدود البحرية الجنوبية.

وأعلن المكتب الاعلامي في بعبدا أن "رئاسة الجمهورية تعتبر الصيغة النهائية لهذا العرض، مرضية للبنان لا سيما وانها تلبي المطالب اللبنانية التي كانت محور نقاش طويل خلال الأشهر الماضية.

ووقّع الرئيس عون في 27 تشرين الأول اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان واسرائيل، وقد أهدى هذا الانجاز إلى اللبنانيين قبل مغادرته قصر بعبدا، مؤكّدا أن لبنان حصل على حقوقه و"زيادة" وليس هناك أي شيء فيه يؤدي الى اتفاق سلام مع إسرائيل.

وكان قد عبّر عون أنّ انجاز اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الجنوبية بعد المفاوضات غير المباشرة مع اسرائيل، سيمكن لبنان من استخراج النفط والغاز وبالتالي سينتشل من الهاوية التي اسقط فيها نتيجة عدم تغيير طريقة الحكم لسنوات، اضافة الى الهدر الذي شاب عمل المؤسسات والادارات العامة.

بو صعب: الترسيم انجاز لكل لبنان وإشادة بدور هوكشتاين

شكّل نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب المكلّف متابعة ملف ترسيم الحدود، أحد أركان التفاوض الأساسية مع إسرائيل، وفي أواخر شهر أيلول تحديدا في 19 أيلول 2022، وصل بو صعب الى نيويورك والتقى المفوّض الأميركي آموس هوكشتاين.
وفي تصريح لقناة "mtv"، لفت بو صعب إلى أن تأخر وصول الرد الأميركي سببه بعض علامات الاستفهام التي تم حلّها في الاجتماعات مع المفوّض وأن لبنان سيستلم النسخة النهائية والرسمية من الاتفاق.

وفي 4 تشرين الأول أي بعد 3 أيام من تسلّم المسؤولين في لبنان النسخة النهائية من الاتفاق، عبّر بو صعب في تغريدة له أنّه لا يعتقد بوجود أي تطورات سلبية في الملف، مشيرا إلى أنّ هناك مفاجآت في الطريق ولا يمكن القول "فول غير ما يصير بالمكيول".

- وعلى الرغم من سيادة إسرائيل على الجزء الجنوبي من الخط 23، أكّد بو صعب أن لبنان لن يعطي من حصّته من كامل حقل قانا ولا أي قرش، واعتبر أنّ انجاز الترسيم هو انتصار للبنان بكل مكوناته من الفرقاء سياسيين والمقاومة والجيش والجميع ساهم به، وقد أثنى بو صعب على دور المفوّض الأميركي في العديد من المواقف.

- أما في ما يخص الخط 29 ، ورغم كل المعطيات والمواقف التي تدلّ إلى تخلّي لبنان عن الخط 29 وصولا الى توقيع الاتفاق، قال بو صعب إن الخط 29 لا زال مطروحا على الطاولة كأحد الخيارات.

وأشار إلى أنّ "أي شيء نقوم به لترسيم منطقتنا الاقتصادية لا يؤثر على رأس الناقورة ولا على البر، والفريق الاخر موافق وهناك نص واضح بهذه النقطة والاكيد اننا حصلنا على بلوكاتنا كاملة"، مضيفا أنه "تم المحافظة على رأس الناقورة برمش العين"، في وقت أشارت دراسات من خبراء نفطيين أن الخط 23 لا ينطلق من رأس الناقورة ما يشكّل أحد أسباب عدم تقنيّته وقانونيته.

واستكمالا عن الخط 29، قال بو صعب في سلسلة تغريدات عبر حسابه على تويتر، إنّ لبنان عرف كيف يستغلّ طرح الخط 29 لتقوية الشروط مع بقاء الخط ضمن الخيارات المطروحة، ملخّصا ما جرى في خصوص هذا الخط بأنه "كان إعلاء لسقف التفاوض، وكان الهدف منه للتفاوض والفريق الذي قام بعمل ممتاز بالدراسة التي قدمها للرئيس عون اشار الى ان هذا الخط هو تفاوضي وسيتم التخلي عنه بالمفاوضات للتوصل الى حل عادل".

وقد شدّد بو صعب في كثير من المواقف على هذا الانجاز وعلى دور حزب الله الملفت دبلوماسيا وأن سلاح المقاومة شكّل عامل ضغط وقوة في الملف.
ولم تخلُ مواقف بو صعب من الردود السياسية، فردا على مواقف النائب جميل السيّد التي تمحورت حول حصول إسرائيل على كامل حصّتها وعلى تنازل لبنان عن حقّه في الخط 29 إضافة إلى الغموض في الخط 23 الذي وافق لبنان عليه بين رأس الناقورة وحقل قانا، قال بو صعب: "اللواء جميل السيد كان مطلعا على ملف الترسيم عندما كان بالجيش وانا احترم جرأته لكن اعتقد انه اذا اطلع على المسودة فهو سيعدّل تغريدته".



ومع انتهاء المفاوضات، برز ملف آخر لم يتمّ تداوله بعد كثيرا على الإعلام، فقد أفادت قناة العربية أنّه وفي 22 تشرين الأول 2022، طلبت دولة قبرص من لبنان الإسراع بترسيم الحدود البحرية معها بعد الاتفاق مع إسرائيل، مبدية رغبتها في التواصل مع الجانب اللبناني.

وفي 28 تشرين الاول 2022، عقد وفد من قبرص الرومية عدة لقاءات مع مسؤولين لبنانيين خلال زيارة لبيروت خصّصت لبحث مسألة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

وقالت رئاسة الجمهورية في بيان لها إنّه "تم التوصّل (خلال الاجتماع) إلى صيغة اتفقوا عليها لتنفيذها وفق الإجراءات القانونية المتبعة والمتعلقة بتعديل الحدود البحرية وفق المرسوم 6433، واعتماد النقطة 23 جنوبا (الحدودية)".

وأشار البيان إلى أن "بو صعب أوضح أن الصيغة تعتمد شمالاً خطّ الوسط بين لبنان وقبرص، على أن تحدّد نقطة الالتقاء بعد أن يتفق عليها لبنان وسوريا".

أما الجانب القبرصي فأكّد أن "لا مشكلة لا يمكن حلّها بيننا، ومسألة الترسيم ليست بهذه الصعوبة".

وفي وقت سابق و خلال مؤتمر صحفي من قصر الرئاسة، قال بو صعب إن لبنان "لن ينه الملف" مع قبرص (الرومية)، "إلا بعد التفاهم مع سوريا، لأن ذلك ما يحصل بين الدول الصديقة"، مشيرا إلى أن "النقاط التي ستظل عالقة هي التي تتعلق بالترسيم شمالاً، لذلك طلبنا التواصل مع سوريا من جديد".

وإزاء هذه المواقف من بو صعب، ردّ الخبير في ملف ترسيم الحدود الدكتور عصام خليفة بالقول: "بعد تخلي المسؤولين عن أكثر من 1430 كلم2 لاسرائيل وفيها ثروة نفطية وغازية تزيد عن مئات مليارات الدولارات، ها هو النائب الياس بو صعب يحصر الخلاف مع قبرص بين النقطة 1 والنقطة 23.

وشرح خليفة رأيه عبر عدّة نقاط تدعم رأيه، منها أنّ المساحة البحرية المشتركة بين لبنان وقبرص تبلغ حوالي 31265.34 كلم2 . وإذا ما تم تقاسم هذه المساحة المائية المشتركة نسبة لطول الإتجاه العام للشاطئ لكلتا الدولتين، فإن حصة لبنان تبلغ 20217.551 كلم2 ، وحصة قبرص تبلغ 11047.791 كلم2 .

ومن خلال اتفاق 2007، أعطى لبنان مساحة 17573.7 كلم2 فقط، مما أدى إلى خسارته 2643 كلم2 ، وفقاً لمعيار التناسب بين طولي الإتجاه العام للشاطئ لكلا البلدين.

وأكّد خليفة أنّ إن تصريحات بو صعب التي تختصر النقاش على النقطة الثلاثية بين لبنان وقبرص واسرائيل جنوباً والنقطة الثلاثية بين لبنان وقبرص وسوريا شمالاً، لا تتفق مع حقوق لبنان.

"إذا كما في ملف الترسيم مع إسرائيل، تتباين المواقف بين السياسيين والخبراء في المجال النفطي، لذلك يجب تكليف متخصّصين في هذا المجال لمراقبة عمل الترسيم بشكل شفاف يضمن حقوق لبنان"، كما أفاد خليفة.

وفي إطار آخر وفي الحديث عن سوريا، حرّك الرئيس ميشال عون في آخر أيام رئاسته ملف ترسيم الحدود البحرية مع دولة سوريا.

وذكر بيان لرئاسة الجمهورية أنّ الرئيس عون كلف إلياس بو صعب نائب رئيس مجلس النواب ترؤس وفد لبناني إلى دمشق لإجراء لقاءات مع كبار المسؤولين بسوريا في مسألة الترسيم البحري بين البلدين.



وكان من المفترض أن يصل الوفد اللبناني إلى سوريا الأربعاء في 26 تشرين الأول 2022، لكن قال مصدر لوكالة رويترز إنّ الحكومة السورية ألغت الزيارة.

وفي زيارة قام بها السفير السوري في لبنان عبدالكريم علي للرئيس عون قال: "الزيارة تأجلت ولم تلغ، وهناك لبس حول تشكيل وفد لبناني إلى سوريا وكيفية تبلّغ الخارجية السورية بطلب الزيارة بوقت متأخر الأحد، ومن ثم إعلان السلطات اللبنانية عن موعد الزيارة قبل مناقشته مع سوريا".

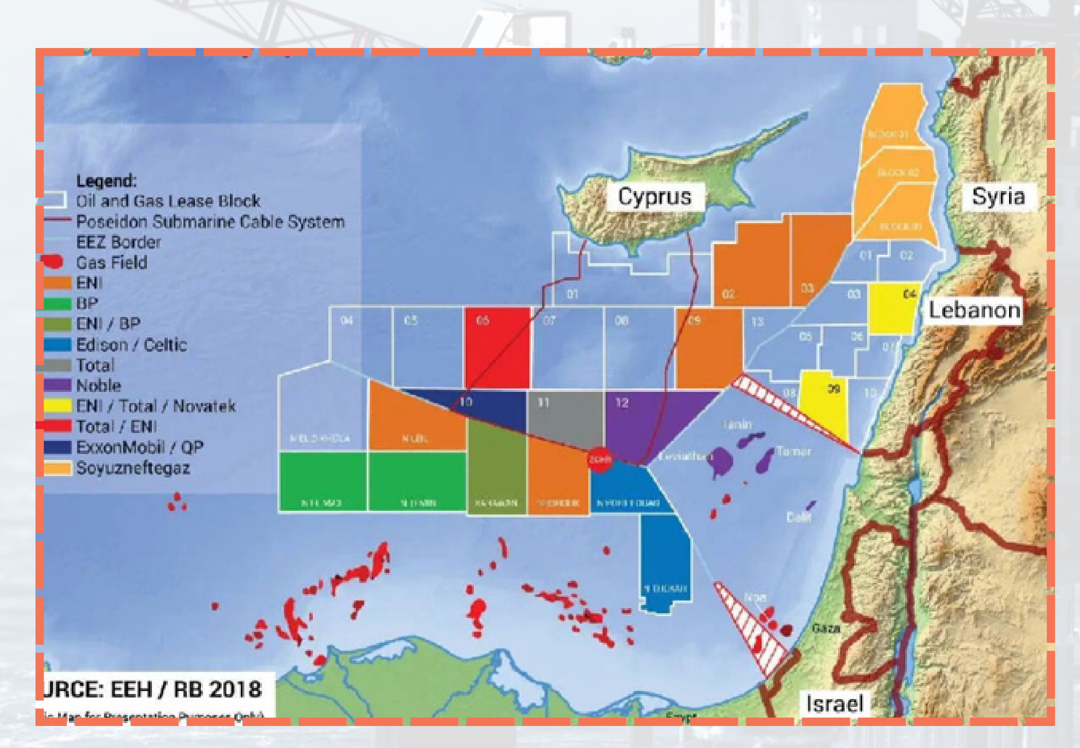
وقد تباينت الآراء حول السبب وراء تأجيل الزيارة، فقالت صحيفة "الأخبار" في أحد مقالتها إنّه قد يكون خطأ بروتوكولي أو استعجال مارسه بعض اللبنانيين في طريقة التواصل ما ظهر وكأنه استخفافا أدّى الى احتجاج سوري.

من ناحية أخرى، قال مصدر لوكالة "رويترز" بإنّ الحكومة السورية بعثت برسالة إلى وزارة الخارجية اللبنانية تقول إن الوقت غير مناسب لمثل هذه الزيارة.

وقد ذكر مصدر من الخارجية اللبنانية للـ"lbci" بأنّ الجانب السوري طلب تأجيل اللقاء لارتباطات أخرى، مضيفا أنّ لا حماسة من قبل الاجهزة الامنية في كلّ من لبنان وسوريا لفتح باب الحوار في موضوع ترسيم الحدود البحرية بين البلدين.

أمّا تقنيا، فيقول الخبير النفطي عصام خليفة أن اعتماد الخط 23 في الاتفاق مع اسرائيل سينعكس على مفاوضات الترسيم مع سوريا لناحية انطلاق خط الترسيم اللبناني من نقطة وسط النهر الكبير والاتجاه بخط أفقي نحو عمق المياه الإقليمية وما بعدها.

فالخط 23 بحسب خليفة يحصر البقعة الخاضعة للسيادة اللبنانية في المياه الاقتصادية. وقد ذكر خليفة العديد من النقاط التقنية.



المصدر : Independent Arabia



حزب الله: الترسيم انتصار للمقاومة وللبنان

بالعودة إلى ترسيم الحدود مع اسرائيل، اعتمد حزب الله في ملف المفاوضات على ترسيم الحدود البحرية في الأشهر الماضية على سياسة التصعيد العسكري بوجه اسرائيل لتحسين شروط التفاوض ومنع اسرائيل من التنقيب عن الغاز معطيا الأفضلية للحلّ التفاوضي، هذا الموقف كرّره حزب الله في العديد من المواقف والخطابات، مؤكّدا أنّه خلف قرار الدولة وعمله يقتضي بحماية المساحات البحريّة اللبنانية التي تقرّرها الدولة اللبنانية. وفي هذا السياق، كان قد أكّد نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم أنّ النص النهائي الذّي تعتمده الدولة هو الذّي يسمح بالقول أن لبنان استردّ حقوقه في الترسيم والحفر.

ومع بلوغ شهر أيلول منتصفه واعتباره شهرا حاسما في ما يخص ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل، كرّر حزب الله بلسان أمينه العام السيد حسن نصرالله في كلمة ألقاها في 17 أيلول 2022 رسالته التصعيدية بوجه اسرائيل مهددا حقل كاريش ليضع مزيدا من الضغوط لمنع اسرائيل من استخراج الغاز من هذا الحقل.

وبعد هذه التصعيدات من حزب الله، تسلّم المسؤولون اللبنانيون من السفيرة الأميركية دوروثي شيا مسودة العرض الأميركي النهائية في 1 تشرين الأوّل 2022، وقال نصرالله في كلمة له في نفس اليوم إن لبنان أمام أيام حاسمة في ملف ترسيم الحدود البحرية مع العدو الإسرائيلي وسيتضح خلال الأيام المقبلة ما هو الموقف الذي سيتخذه المسؤولون في الدولة حول هذا الملف، آملا أن تكون الخواتيم طيبة ومعتبرا أنّ ما حصل خطوة مهمّة أتت بعد أشهر من النضال السياسي والميداني.

وقد تسلّم لبنان بتاريخ 11 تشرين الأول الصيغة النهائية الأميركية التي اعتبرها رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون في موقفه الأول مرضية، وتعطي حقوق لبنان كاملة، وتأخذ في عين الاعتبار مطالبه وملاحظاته، وتمّ توقيع الاتفاق رسميا في 27 تشرين الأوّل.

وتعليقا على الاتفاق النهائي، خصّص نصرالله كلمة له للحديث عن هذا الملف، إذ اعتبر أن الاتفاق هو انتصار كبير للبنان وتعبير عن وحدة موقفه.

وفسّر نصرالله هذا الانتصار بعدة نقاط، إذ قال إن الذي "أوصل الولايات المتحدة والعدو الاسرائيلي إلى هذا الاتفاق هو من يستطيع أنّ يشكّل ضمانة حقيقية"، في إشارة إلى الدور الذّي لعبته المقاومة في الضغط لاستحصال حقوق لبنان البحرية.

وفي سياق الحقوق البحرية والجدل الذي حصل سابقا في ما يخص اعتماد الخط 29 أو الخط 23، هذا الجدل الذي استعرضته مؤسسة مهارات في تقريرها الثاني عن ملف النفط والغاز، قال السيد نصرالله إنّ "العدو الصهيوني منع شركات جاءت لتقوم بعملية مسح وأعلن أن هذه المنطقة له ورسم خط رقم 1"، موضحا أن هذا الخط يأخذ مساحة ضخمة مما قرره لبنان أنه حق ومنطقة اقتصادية خالصة. أي أنّه وبمجرد القدرة على تحقيق الخط 23 بدلا من الخط 1 هو انتصار للدولة اللبنانية وللمقاومة في هذا الملف.

وفي ما يخصّ الخط 29، أشار نصرالله إنّ "الدولة اللبنانية اعتبرت الخط 23 هو الحدود البحرية وإذا عادت وقالت ان الحدود البحرية خط 29 فالمقاومة ملزمة بأن تناضل من أجل ذلك".

وللذين يطالبون بهذا الخط قال نصرالله "إنه كان من الأفضل لهؤلاء الذين يطالبون الدولة بإعتماد الخط 29 كحدود بحرية، أن يطالبوا بذلك عام 2011، عندما صدر المرسوم الحكومي، وأن يقنعوا الدولة بأن حدودنا هي الخط 29".

ودعا السيد نصرالله المطالبين بإعتماد الخط 29، أن يواصلوا نضالهم، لكن من دون تخوين وشتائم، وأضاف أنه بحال تمكّنوا من أن يغيروا قناعة الدولة، فهذا ينعكس على اتفاق الترسيم الموقع.

من هنا برز تناقض في موقف حزب الله، ففي وقت يدعو نصرالله المعارضين لمطالبة الدولة بالخط 29، يشكّل حزب الله جزء من الدولة ومن المجلس النيابي، وفي جلسة المجلس النيابي التي أقيمت بتاريخ 26 تموز 2022، تخلّى حزب الله عن الخط 29، إذ لم يصوّت نواب الحزب على صفة العجلة من أجل إقرار قانون ترسيم حدود المياه الإقليمية والمنطقة الخالصة جنوبا من أجل الدفاع عن الخط 29، وقد اقتصر حينها التصويت على نواب التغيير الـ13 إضافة إلى النائب أسامة سعد وعبدالرحمن البزري وحسن مراد.

أما عن المرحلة المقبلة، دعا نصرالله للتصرّف بجديّة لعدم إضاعة الوقت ومتابعة الأمور القانونية والصندوق السيادي.

إذا، اعتبر نصرالله أن الاتفاق هو تعبير عن وحدة الموقف بين الشعب والمقاومة والدولة اللبنانية وانتصار كبير للبنان بالنجاح بالضغط نحو اعتماد الخط 23 بدلا من الخط 1، راميا مسؤولية الخط 29 على الدولة اللبنانية.

اللواء عباس ابراهيم: يختصر دور حزب الله في المفاوضات

لعب مدير عام الأمن العام اللواء عباس ابراهيم دورا في ملف ترسيم الحدود البحرية، كونه عضو في فريق التفاوض اللبناني مع إسرائيل.

وبحسب ما أفادت وكالة "أخبار اليوم" عن مصدر لها، فإنّ عباس ابراهيم هو من قام بالدور الأساس في اتفاق ترسيم الحدود مع اسرائيل.

وبعد تسلّم لبنان المسودّة النهائية واجراء التعديلات، من ثم رفض الجانب الاسرائيلي التعديلات، صرّح اللواء عباس ابراهيم في 6 تشرين الأول 2022 أنّ "لبنان لا يعنيه الجواب الإسرائيلي حيال المقترحات اللبنانية حول اتفاق ترسيم الحدود البحرية".

وأشار ابراهيم إلى "أننا ننتظر من الوسيط الأميركي أن يتحمل مسؤوليته، وطالما موقف لبنان موحد نحن الأقوى".

وقد بدا لافتا رأي نائب حزب الكتائب سليم الصايغ أنّ "دور اللواء عباس ابراهيم في ملف ترسيم الحدود البحرية يختصر دور فريق حزب الله في الإتفاق كونه يتمتّع بثقتهم لأن الحزب يريد إملاء رأيه".

إذا لعب اللواء عباس ابراهيم دورا في ملف الترسيم وصفه البعض بأنه اختصار لدور حزب الله، ومع توقيع الاتفاق أعرب ابراهيم عن استياءه بسبب عدم ذكره ضمن الجهات التي شكرها رئيس الجمهورية، بحسب ما أفاد به موقع "ليبانون ديبايت".

التيار الوطني الحرّ



سابقا، أصدر التيار الوطني الحرّ مواقفا متناقضة في ملف ترسيم الحدود البحرية، فهو كان مؤيّدا للخط 29 قبل الانتخابات النيابية من ثمّ تراجع عن الخط 29 معلنا ان الخط 23 هو الخط الرسمي الذّي يضمن حقوق لبنان البحرية كاملة.

علاقة التيار بحزب اللّه: هفوة وتراجع

وفي المرحلة الأخيرة من المفاوضات، ومع استكمال حزب اللّه لتصعيده العسكري كضغط لتحقيق مصالح لبنان كاملة، صرّح رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل في 24 أيلول 2022، أنّ قوة لبنان بقوة جيشه وشعبه ورئيسه وأحزابه، مما أدّى إلى ردّات فعل سلبية تجاه باسيل لعدم ذكره المقاومة رغم التحالف بين التيار وحزب اللّه.

ليعود نصراللّه ويقول في كلمة له، إنّه لا يمكن حصر انجاز ترسيم الحدود البحرية بشخص واحد أو جهة محدّدة. ليعود باسيل بعدها في العديد من المواقف بذكر دور المقاومة الكبير في ملف الترسيم عبر تكريس معادلة "لا غاز من كاريش بلا استخراج للغاز من بحر لبنان".

وقد وجّه باسيل رسالة إلى الأخصام في السياسة والمعترضين على اتفاق الترسيم بقوله: "لمّا السيّد حسن ثبّت المعادلة بقوة المقاومة وصواريخها ومسيّراتها؛ وين كانوا؟".

وقد نوّهت الهيئة السياسية في "التيار الوطني الحر" بالتقدم الحاصل في ملف ترسيم الحدود البحرية وبالانجاز الذي سيتحقق لمصلحة لبنان وبالازدهار القادم.

اتفاق الترسيم: انتصار للعهد ولو تمّ بعد رحيل عون

سعى التيار الوطني الحرّ لإنجاز اتفاقية ترسيم الحدود البحرية قبل انتهاء عهد الرئيس ميشال عون لتسجيله كإنجاز لعون في فترته الرئاسية.

وقد عبّر باسيل عن هذا الأمر، بأنهم أرغموا إسرائيل على الترسيم وتأمين استخراج النفط والغاز من البحر اللبناني ، مضيفاً أنه سواء تم توقيع الاتفاق في نهاية العهد أو بعده، سيكون في كل الحالات انتصارا سجله ميشال عون في تاريخ لبنان.

وأكّد باسيل على هذا الانجاز في كلمة أخرى له في 15 تشرين الأول 2022، إذ قال: " نحنا عاملين انجاز النفط والغاز وهيدا ما حدا بيقدر يدّعيه او ينكره لأن ما حدا اشتغل فيه مثلنا؛ نحنا استلمنا وزارة ما فيها ورقة عن النفط"، مشددا على دور التيار الوطني الحرّ خلال السنوات الماضية في هذا الملف.

وقد طغا على مواقف التيار الوطني الحرّ ممثلا برئيسه جبران باسيل، الحديث عن دور التيار في ملف ترسيم الحدود وملف النفط والغاز، بأنه من أنجز القوانين والمراسيم والخطط وضغط من أجل إتمام الترسيم.

وشكّل الملف فرصة للتصويب على عرقلة الخصوم لهذا الملف، فقد اتهم باسيل خصومه بالنكد السياسي والعرقلة وقال في إحدى تغريداته: "حكينا ونبّهنا، صرّحنا وصرّخنا، والكلّ ساكتين! بوقتها طلع معهم انو هيدا صراع سياسي ومحاصصة داخلية؟! وهلّق لما صار الاتفاق، في كم واحد اختنقوا! بتعرفوا الواحد لمّا بيحزن لانجاز حقّقه بلده على بلد مشغّله، شو بيكون؟".

حقل قانا: بين الخطابات والواقع



المصدر : Asas Media

شكّل ملفل حقل قانا أحد أبرز نقاط الخلاف بين الجانب اللبناني والجانب الاسرائيلي، فبعد أن وافقت إسرائيل على أن يكون تحت السيادة اللبنانية الكاملة، تمحور الخلاف حول كيفية حصول إسرائيل على تعويضات عن الجهة التي تقع جنوب (خط 23 ويفترض تتبعها، حيث يعترض لبنان على كلمة "تعويض مالي".

وبعد حل هذا الخلاف، كرّر التيار الوطني الحرّ مواقفه عن أهميّة هذا الحقل، إذ قال باسيل إنّ لبنان أخذ كلّ حقل قانا رغم عدم وجوده كاملا في لبنان.

وفي هذا السياق قال النائب جيمي جبّور إنّ لبنان في عهد الرئيس عون سيبدأ حقبة التنقيب ليصبح بلد نفطي وأنّ التيار هو أوّل من طالب بحقل قانا والمقاومة هي من ثبّتت هذه المعادلة.

وأيضا كان قد صرّح النائب الياس بو صعب عن أهميّة حقل قانا، أنّه يحتوي على 1.7 تريليون متر مكعب من الغاز بحسب دراسة ثلاثيّة الأبعاد لشركة توتال.
وإثر هذا التصريح، قامت مهارات نيوز بالتحقّق من صحة ما صرّح به بو صعب، ليتبيّن أنّ ما قاله غير صحيح إذ لم تقم شركة توتال بأي دراسة في حقل قانا، إضافة إلى عدم قدرة الدراسات الثلاثية الأبعاد على تحديد ما اذا كان يوجد غاز أو لا.

إذا، أكّد التيار الوطني الحر إن اتفاق الترسيم هو انجاز لعهد ميشال عون في آخر أيامه الرئاسية مشددا على دور التيار وحليفه حزب اللّه وموجّها اتهامات العرقلة إلى الخصوم في السياسة. وقد أعطى التيار الوطني الحر أهمية كبيرة لحقل قانا في وقت لا وجود لأي بيانات علمية تفيد بوجود كميات تجارية من الغاز الطبيعي في حقل قانا.



حركة أمل: انتصار للمقاومة وسجال مع التيار

أصّرت حركة أمل في الأشهر الماضية في بياناتها على أهمية وحدة الموقف وعدم التخّلي عن أي مساحة مهما كانت، وقد كرّرت الحركة مطالبتها بعدم المماطلة في ترسيم الحدود والالتزام باتفاق الإطار بين لبنان واسرائيل الذي وضعه الرئيس نبيه بري.

وعاد وأكّد رئيس الهيئة التنفيذية في حركة "أمل" مصطفى الفوعاني في 18 أيلول 2022 التمسك بالموقف اللبناني الموحد في موضوع ترسيم الحدود البحرية، والإصرار على اتفاق الإطار والمفاوضات غير المباشرة في الناقورة، برعاية الأمم المتحدة، وعبر الوسيط الأميركي، وعلى أساس حفظ حقوق لبنان كاملة.

وقد خفّت مواقف حركة أمل في الفترة ما قبل الاتفاق بشكل ملحوظ، ومع تسلّم المسؤولون في لبنان مسودّة الاتفاق النهائية، قال نبيه برّي إنّ مسودة الاتفاق النهائي حول ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل "إيجابية"، معتبرًا أنّ المسودة تلبي مبدئيا المطالب اللبنانية التي ترفض إعطاء أي تأثير للاتفاق البحري على الحدود البرية.

وقد اعتبر فوعاني أنّ ترسيم الحدود البحرية كما البرية مع فلسطين المحتلة هو حفظ للحقوق والحدود وهو عنوان من عناوين المقاومة التي تثبت يوما بعد آخر انها قوة لبنان الحقيقية، يوم أرادوا أن يجعلوا الوطن قوته بضعفه.

ومع كثرة مواقف جبران باسيل عن أن ملف ترسيم الحدود هو انجاز للعهد، وإعطاء التيار الوطن الحرّ الحصّة الأكبر من المساهمة في تحقيق الاتفاق دون ذكر أداء ومواقف رئيس مجلس النواب نبيه بري، تحوّل الملف إلى ساحة للمناكفات السياسية، إذ أصدرت هيئة الرئاسة في حركة أمل بيانا حول التطاول على بري، وقالت فيه: "ولأن الترسيم بالترسيم يذكر، والبحر دائماَ هشام وإخوانه الشهداء مرسّم بالدم وبالذاكرة التي لا تصدأ،هم يحاولون إخفاء دور الأخ الرئيس نبيه بري في الوصول إلى التفاهم حول الحدود البحرية الجنوبية مع فلسطين المحتلة، وهو الذي أسس له وبناه وأكمله قبل العهد الحالي وإبانه وحتى خواتيمه".

إذا اعتبرت حركة أمل أن ترسيم الحدود هو انتصار للمقاومة وحفظ لحقوق لبنان، ليعود ويتفاقم الخلاف مع جبران باسيل بعد مواقف الأخير.

هوكشتاين يشكر روح التشاور التي وضعت أسسها بقيادة برّي





وسط سجالات تسجيل الانتصارات في ملف ترسيم الحدود، أصدرت وزارة الخارجيّة الأميركية بيانا في 26 تشرين الأول 2022، تشير فيه إلى أن هوكشتاين سيزور لبنان لاتمام الاتفاق.

وسيلتقي هوكشتاين الرئيس عون وميقاتي وبري لشكرهم على روح التشاور التي تحلّوا بها والتي وضعت أساساتها في اتفاق الإطار الذي تم بقيادة الرئيس نبيه بري عام 2020، بحسب ما أفاد به البيان.

القوات اللبنانية: مواقف متناقضة تجاه حزب الله



أظهر التقرير الثاني لمؤسسة مهارات حول ملف النفط والغاز، سياق مواقف حزب القوات اللبنانية التي تركّزت على مهاجمة حزب الله واتهامه بانتزاع ملف ترسيم الحدود من الدولة اللبنانية وإعلان وقوفها خلف الدولة في هذا الملف.

إلاّ أنّه ومع نهاية شهر أيلول وبدأ الحسم في الملف، تبدّل موقف القوات اللبنانية بإظهار بعض الليونة في المواقف تجاه حزب الله تارة ومهاجمته طورا، ولكن بقيت المواقف موجّهة في السياسة دون إعطاء أي حلول أو خطوات عملية لاستخراج الغاز بعد الاتفاق.

ففي 26 أيلول غرّد رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع عبر حسابه على تويتر قائلا: "موقف حزب الله في الترسيم "غش وخداع"، وبسببه تأخّر الإتفاق، اتفاق الترسيم ليس له أي علاقة بالتطبيع مع إسرائيل واعتقد بأنه أصبح قريب".

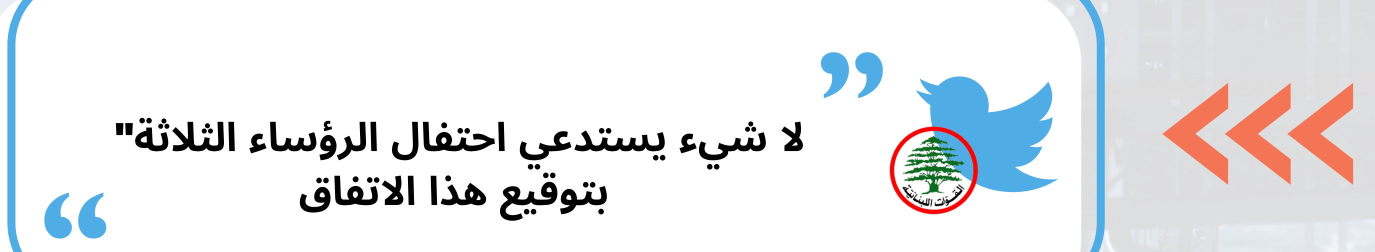
وكتفسير للموقف "الخدّاع" قال جعجع في تغريدة أخرى إنّ تدخل "حزب الله" منذ اشهر اخّر بإبرام اتفاق الترسيم لا تسهيله، كما يصوّره البعض، لأن الانجاز الفعلي هو الخط 23 بعد ان كانت اسرائيل تطالب بالخط 1، وهذا الخلاف قد حسم منذ سنة تقريبا ولا فضل للحزب بذلك.

يأتي هذا الكلام منافيا لما قاله نصرالله بأنّ أحد أركان الانتصار هو ضغط المقاومة والدولة اللبنانية على العدو الاسرائيلي مما أجبره على التراجع عن الخط 1 والاقرار بالخط 23 كحقّ كامل للبنان.

وبعد أن شدّد جعجع أنّ اتفاق الترسيم ليس تطبيعا مع اسرائيل ولا أبعاد استراتيجية له، عاد ليقول: ""حزب الله" توجّه نحو قبولٍ ترسيم الحدود البحرية مع اسرائيل بعد قيامه بـ"مسرحية المسيّرات" تحسباً لاحتمال تدهور الوضع الاقتصادي أكثر، رغم أن ايديولوجيته وأدبياته كانت من غير الممكن أن تقبل بالترسيم مع "العدو الغاشم" و"الكيان الغاصب"".

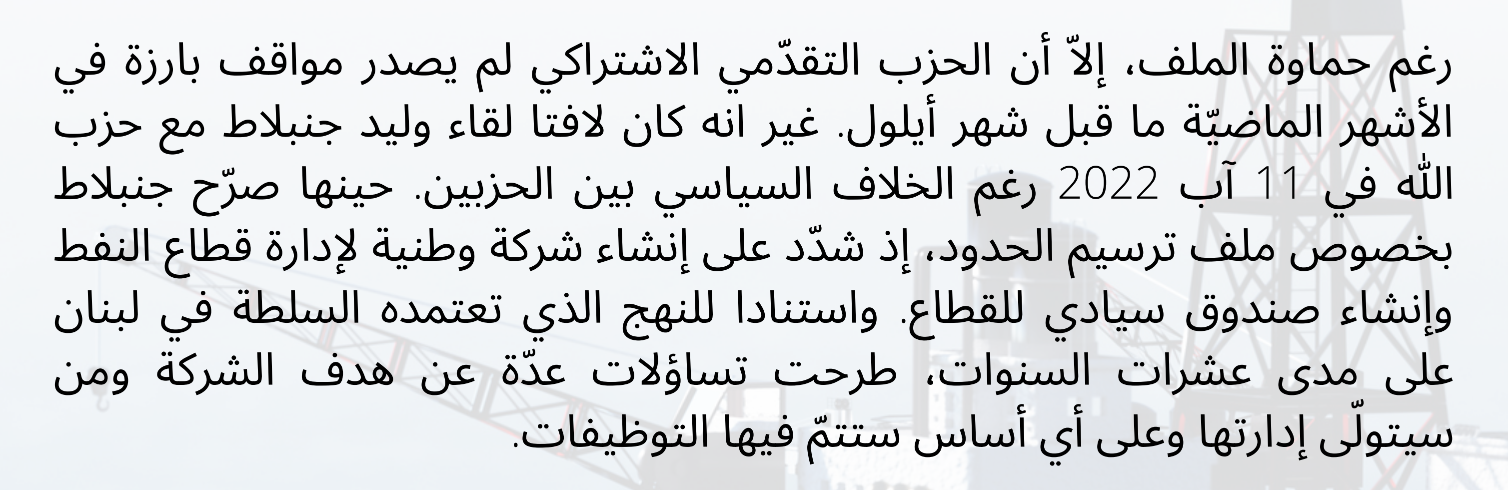
وللرؤساء الثلاثة، غرّد جعجع بعد توقيع الاتفاق بالقول: "لا شيء يستدعي احتفال الرؤساء الثلاثة بتوقيع هذا الاتفاق ولا سيما انه أتى متأخرا 6 او 7 سنوات على الاقل ناهيك عن انهم ليسوا من وضعوا النفط والغاز في البحر بل هو موجود اصلا".

إذا تركّزت مواقف القوات اللبنانية على توجيه الاتهامات حينا والليونة حينا آخر، في وقت كانت المواقف العملية في الملف غائبة إلى حدّ معين باستثناء سؤال جعجع عن السبب وراء عدم التنقيب في الحقول التي لا خلاف عليها مع إسرائيل.



الحزب التقدمي الاشتراكي: إلى ما بعد الترسيم





رغم حماوة الملف، إلاّ أن الحزب التقدّمي الاشتراكي لم يصدر مواقف بارزة في الأشهر الماضيّة ما قبل شهر أيلول. غير انه كان لافتا لقاء وليد جنبلاط مع حزب اللّه في 11 آب 2022 رغم الخلاف السياسي بين الحزبين. حينها صرّح جنبلاط بخصوص ملف ترسيم الحدود، إذ شدّد على إنشاء شركة وطنية لإدارة قطاع النفط وإنشاء صندوق سيادي للقطاع. واستنادا للنهج الذي تعتمده السلطة في لبنان على مدى عشرات السنوات، طرحت تساؤلات عدّة عن هدف الشركة ومن سيتولّى إدارتها وعلى أي أساس ستتمّ فيها التوظيفات.

ومع تسلّم المسؤولون في لبنان النسخة النهائية من الاتفاق وبروز جوّ من الإيجابية بخصوص الاتفاق، قال وليد جنبلاط إنّ حزب اللّه أثبت أنه بارع دبلوماسيا من خلال الترسيم البحري ونطلب منه التدخل لدى النظام السوري للترسيم البري.

وأضاف جنبلاط أنّ مسيرات "حزب اللّه" نفعت في عملية ترسيم الحدود ولبنان بحاجة لقوته دفاعيا ضمن منظومة الدولة الدفاعية.

واعتبر الحزب التقدمي الاشتراكي ان ما حصل لا يمت بصلة للتطبيع قائلا في بيان له: "هذا الاتفاق بما فيه من بنود لا يعني على الإطلاق الخروج من هدنة العام 1949 التي أوقفت القتال ليس إلا، وأبقت لبنان بحالة حرب مع العدو الإسرائيلي، وهو لا يشكّل بأي حال من الأحوال دخولاً في مسار التطبيع مع العدو".

وقد لفت الاشتراكي في بيان آخر إلى أنّ "هناك من يصّر على المزايدة في انتقاد اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي حصل فيذهب ليذكّر باتفاق 17 أيار ويعتبره أفضل مما حصل راهنًا، فإنّه من المفيد تذكيره بالتالي: إن اتفاق 17 أيار بصرف النظر عن كل شيء كان بمثابة اتفاق تطبيع وإنهاء لحالة العداء مع العدو الإسرائيلي، وهو كان محاولة من العدو لإعطاء وعود فارغة للبنانيين ثبُت أنها خبيثة في كل ما قام به العدو ولا يزال بحق لبنان واللبنانيين".

وفي هذا يشير جنبلاط إلى كلام رئيس حزب الكتائب اللبنانية سامي الجميّل عندما قال أنّ نتيجة اتفاق ترسيم الحدود البحرية لم تكن أفضل مما كان لبنان حاصلا عليه في اتفاق 17 أيار.

وكما كان واضحا سابقا أن الاشتراكي يتطلّع الى ما بعد الترسيم، عاد وأشار بيان الحزب إلى أنّ الاجدى بالجميع اليوم الانصراف بعد تحصيل الحقوق إلى البحث في كيفية الاستفادة والاستثمار من الثروة النفطية والغازية الموعودة في إطار واضح من القانون والشفافية.

وبحسب مصادر صحيفة "الديار" بادرت كتلة اللقاء الديموقراطي بتوقيع من رئيسها النائب "تيمور جنبلاط" الى تقديم اقتراح قانون لإنشاء صندوق سيادي يضمن حقوق الأجيال المقبلة في هذه الثروة.

ليعود جنبلاط ويغرّد عبر حسابه على تويتر متسائلا أين أصبحت الشركة الوطنية للنفط وأين هو الصندوق السيادي، مضيفا أنّ " تحركات المسؤولين في هذا الشأن تثير الريبة وكأن الموضوع هندسة مالية اضافية مصيرها الضياع والهدر على حساب المواطنين".

إذا، ركّز الحزب التقدّمي الاشتراكي على اعطاء المساهمة الأكبر في تحقيق الاتفاق لحزب الله، وكان قد سبق هذه المواقف اجتماعا مع حزب الله أكّد فيه جنبلاط ضرورة العمل على شركة نفط وطنية وصندوق سيادي، ليعود في مواقف متكرّرة ويشدّد على هذه النقطة.

قوى التغيير: إتفاق في ملف "الإتفاق"



جرّاء المشاكل التي حصلت داخل تكتل قوى التغيير الذّي يضمّ 13 نائبا انتخبوا كصوت لثورة 17 تشرين، غابت المواقف الصادرة عن التكتل بجميع نوابه، لتصبح المواقف فرديّة لكن بمعظمها مواقف متجانسة، ومتوافقة على رفض التخلّي عن الخط 29 واعتبار الاتفاق "مهرّب" نظرا لعدم عرضه على المجلس النيابي مما يفقده قانونيته ودستوريّته.

فقد قالت النائبة حليمة قعقور في مقابلة لها على قناة الجديد، إنّ "ما يحصل هو انتصارات وهمية لحزب اللّه وتصفيق من مدعي السيادة بعد تنازلهم عن حقوق لبنان الاقتصادية بحقلي قانا وكاريش".

وأضافت أنّ الكيان الإسرائيلي يتجه لرفض تسويته مع الزعماء هنا مطالبا بالمزيد من التنازلات، موضحة موقف النواب التغييريين بتثبيت الخط 29 بقوة القانون قبل أيّة مفاوضات.

وفي هذا السياق اعتبر النائب فراس حمدان كما قعقور، أنّ المفاوضات تجري دون اي مرتكز قانوني ومن دون اعتبارات تقنيّة، واصفا الأمر بأنه انحدار قاتل نحو "بازارات سريّة خاسرة" ، داعيا لاعتماد الخط 29 قبل خسارة لبنان.

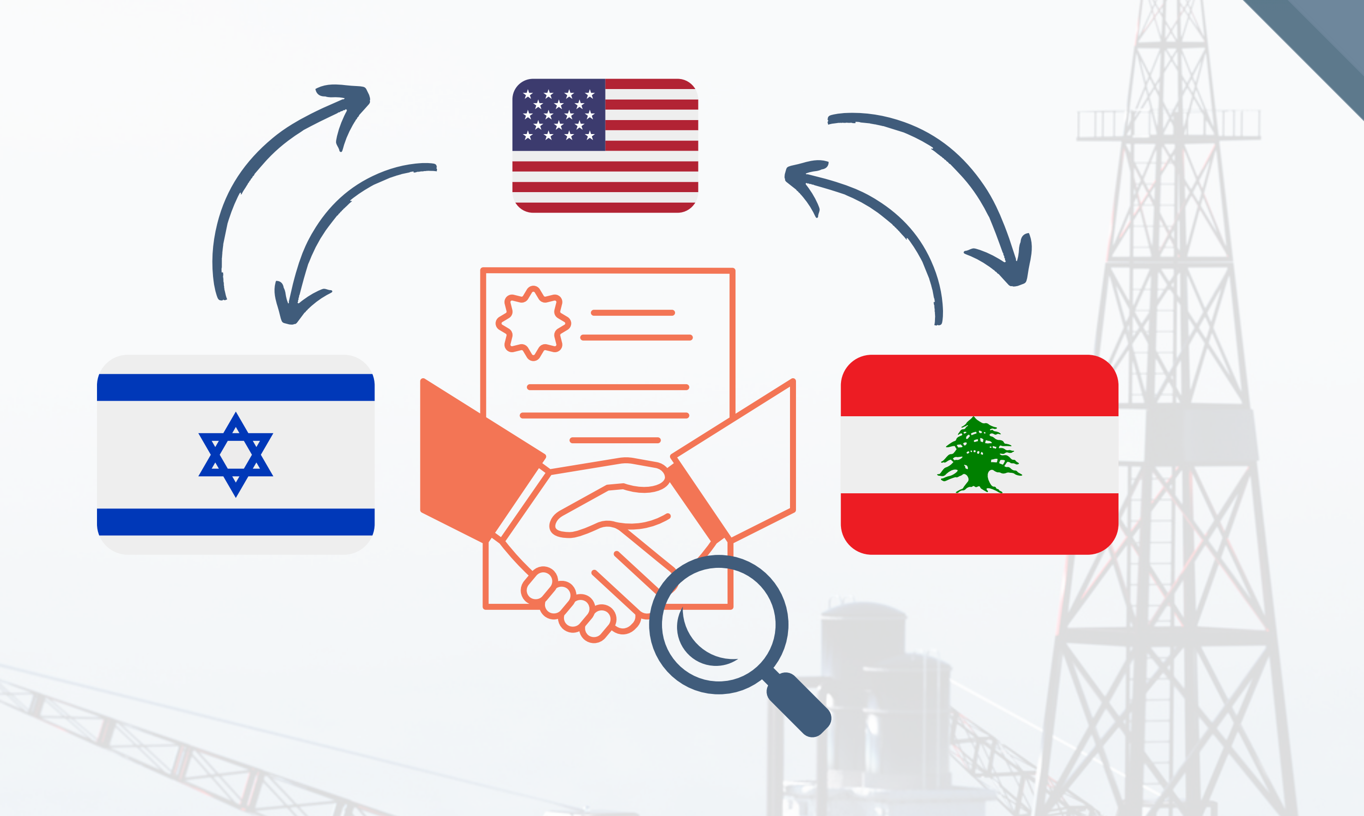
أما النائب ملحم خلف، فقال إنّ "ما نسمع عنه تهليلاً عن ترسيم الحدود البحرية جنوباً، لا يرتكز على أي سند قانوني او مرتكز تقني".

وأضاف "المعيار المعتمد اعتباطي غير قانوني، و يُرتب نتائج وخيمة على نهائية الترسيم البحري مع قبرص والمنتظر مع سوريا وعلى ما تبقى من ترسيم بري مع فلسطين المحتلة".

أمّا النائب وضّاح الصادق، والذّي انسحب من تكتل التغيير، أقرّ باختلاف المقاربة مع باقي نواب التغيير ولكنّه أكّد على استمرارية التنسيق فالهدف هو التغيير، واعتبر أنّ حدود لبنان هو الخط 29 والسلطة اللبنانية تنازلت عن حقّها نتيجة لموقع الضعف بعد أن أوصلوا البلد إلى الانهيار.

وطالب بفرض رقابة كبيرة على سلطة فاسدة قامت منذ سنوات بتأسيس شركات بعضها في سنغافورة وغيرها لوضع اليد على القطاع، مضيفا أنّ "المطلوب عدم إهدار الجهد بالبكاء على الأطلال والإنتقال الى حماية نفطنا وغازنا من وحوش السلطة".

أمّا عن "تهريب" الاتفاق، فقد توجّه 12 نائبا هم سامي جميل، أُسامة سعد، ابراهيم منيمنة، بولا يعقوبيان ، حليمة القعقور، رامي فنج، فراس حمدان، مارك ضو، ميشال دويهي، نجاة عون، ياسين ياسين، ملحم خلف بكتاب إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري لعقد جلسة طارئة في ما يخص ملف ترسيم الحدود تنفيذا للمادة 52 من الدستور والتي تنصّ على إطلاع الحكومة للمجلس النيابي على أي معاهدة دولية بما في ذلك خدمة لمصالح البلد.



ويطرح هذا البيان العديد من التساؤلات حول بنود الاتفاق الذي تمّ بين الدولة اللبنانية واسرائيل في ظلّ الغموض الذي يسيطر على هذا الاتفاق من قبل السلطة السياسية في لبنان.

إذا، رغم الاختلافات والتوتر الحاصل داخل تكتّل التغيير، بقي النواب التغييريون على موقفهم في ملف ترسيم الحدود باعتماد الخط 29 لما يضمنه من حقوق لبنان وضرورة عرض الاتفاق على مجلس النواب لعدم خرق الدستور اللبناني.

خبراء النفط والغاز: تباين في الآراء والـ"مشوار طويل"

أما الخبراء في مجال النفط والغاز، فكانت آرائهم تربط ما بين تقنيّة الملف والسياسة، فقد نشر المختص والمتابع لملف ترسيم الحدود الدكتور عصام خليفة دراسة جديدة اتهم فيها الرؤساء الثلاثة بالتخلّي عن ثروة تقدّر بالمليارات وعن سيادة لبنان.

وأشار خليفة في الدراسة إلى قانونية الخط 29 وعدم قانونية الخط 23، وأنّ الرؤساء يجب أن يخضعوا للعقوبة باعتمادهم على الخط 23 بدلا من الـ29 استنادا للمادة 302 من قانون العقوبات والتي تنص إن "من حاول أن يسلخ عن سيادة الدولة جزءًا من الأرض اللبنانية عوقب بالاعتقال المؤقت أو بالإبعاد".
أما في ما يخص حقل قانا، تشير الدراسة إلى أن إسرائيل تملك سادة على جزء من حقل قانا وهو مدوّن في الأمم المتحدّة وكل الكلام عن الضمانات هو مجرد كلام، إضافة إلى أن اسرائيل ستعمل من خلال حقها السيادي على عرقلة عمل شركة توتال في الحقل إن لم يكن العمل ضمن شروطها المستقبلية.

وأكّد خليفة في بيان أصدره بإسم جمعية "الدفاع عن حدود لبنان في البر والبحر" أن الجمعية ستقوم بواجبها في الحفاظ على مصالح الشعب اللبناني العليا باتخاذ كل المواقف والتحركات التي تراها مناسبة لعرقلة تمرير الصفقات على حساب لبنان".

وقد تقدمت جبهة الدفاع عن حقوق لبنان البرية والبحرية بدعوى ضد كل من يظهره التحقيق القضائي فاعلا" أو مشاركا" في جريمة التخلي عن ثروة اللبنانيين البحرية مع اسرائيل. وقد تم تسجيل هذه الدعوى تحت رقم 4097/2022 تاريخ 27/10/2022.

وفي هذا الإطار، تعتبر خبيرة النفط والغاز لوري هايتيان أنّ الرابح الأكبر في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل هو حزب الله الذي سجل نقاطه لدى الأمريكيين في اتفاقية سيئة. ورأت هايتيان أن فشل لبنان في فرض الخط 29 سبّب خسارة حقل كاريش المضمون، مقابل حقل قانا غير مضمون، في مفاوضات سياسية اكثر من اقتصادية.

ويعطي الاتفاق لاسرائيل الحق بالاستفادة من حقل قانا إذا ما ثبت أنه يتخطى الحدود الاقتصادية اللبنانية الى الجانب الإسرائيلي، إذ حينها لن يكون حقل قانا بموارده بأكمله للبنان لأن مَكمنه قد يتخطى الحدود اللبنانية إلى المنطقة الاقتصادية الاسرائيلية والاتفاق يعطي الحق لإسرائيل بتقاسم هذه الموارد بحسب هايتيان.

واعتبرت هايتيان أنّ "الاتفاق سمح للولايات المتحدة الأمريكية بتسجيل نقاط مهمة عقب الانتخابات التمهيدية لصالح أمن إسرائيل فيما ضمنت إسرائيل غياب تهديد لأمنها والخاسر الأكبر هو المواطن اللبناني في ظل فساد الطبقة الحاكمة".

أمّا عن الاستفادة الإقتصادية، هذا السؤال الذي شغل الرأي العام، تقول هايتيان في تصريح لـ"ليبانون ديبايت" بأنّ القصة طويلة وجني الأرباح أو المليارات، لن يبدأ قريبا، إذ إن الأمر سيستغرق سنوات عديدة.

تفسير للخطوات العملية الواجبة على الدولة اللبنانية، أولها أن تباشر الشركات النفطية، العمل بالأنشطة البترولية، والتي ستبدأ في البلوك رقم 9، للتفتيش واكتشاف حقل الغاز، وبعدها البدء بإعداد الدراسات اللازمة والتقييم من أجل تحديد حجم البئر الذي اكتشفته والمدة الزمنية المطلوبة من أجل التطوير، بالإضافة إلى البنى التحتية المطلوبة للتطوير كما العراقيل التي قد تواجهها، وصولاً إلى التمويل، بحسب هايتيان.

أما المستشار اللبناني في الشؤون النفطية ربيع ياغي، فكانت مواقفه مغايرة، إذ اعتبر أنّ "أهمّ ما في اتفاق ترسيم الحدود أن لبنان استعاد الاعتراف بالخط 23 المكرس بحسب الأعراف الدولية أنه الخط الحدودي الفاصل بين المنطقتين الاقتصاديتين اللبنانية والإسرائيلية".

وأضاف أن لبنان استعاد حقه بالخط 23 وأصبح هذا الخط حدوده الرسميّة، بالمقابل استفادت إسرائيل من تكريسها لسيادتها على الجزء الجنوبي من الخط 23، وأصبح حقل "كاريش" بالمطلق لها، وأي حقل مشترك على حدود الخط 23 أو يمر به، يصبح لإسرائيل حق فيه حسب المساحة الواقعة ضمن مياهها.

وفي حديث لـ"مركزية"، لفت ياغي إلى التأثير المعنوي الذي يُضفيه الاتفاق بين لبنان وإسرائيل، إذ يخلق نوعا من الطمأنينة لدى الشركات الأجنبية إلى التوجّه صوب تلك المنطقة خصوصا أنه إلى جانب "البلوك 9"، هناك "البلوك 8" والبلوك "10" وهما واعدان أيضا.

خلاصة

شهد اتفاق ترسيم الحدود الكثير من الأجواء الايجابية من الكتل السياسية التقليدية في لبنان بالتوازي مع الحديث عن ضرورة انشاء شركة وطنية للنفط و صندوق سيادي ما يطرح العديد من التساؤلات، وعلى الرغم من الجو الايجابي لم تخلُ المواقف من بعض الاتهامات والسجالات بين الأفرقاء.

بالمقابل اعترضت قوى التغيير على الاتفاق على اعتباره أنّه يحرم لبنان من سيادته وحقوقه الكاملة بعد التخلّي عن الخط 29 وإعطاء اسرائيل السيادة على جزء من حقل قانا باعتماد الخط 23 كخط رسمي للبنان، إضافة إلى وصفه بالاتفاق السرّي والمهرّب لعدم عرضه علنا على مجلس النواب.

أما الخبراء فبعضهم اكتفى بالمواقف المؤيّدة للاتفاق كونه يستعيد حقوق لبنان، أما البعض الآخر فقد استعرض دراسات علمية تشرح مدى عدم قانونية وعلميّة هذا الاتفاق من الناحية القانونية ووصفه "بالخيانة العظمى".

وفي الخلاصة وبعد التوقيع على الترسيم مع اسرائيل، ومن خلال رصد المواقف وتتبع الاراء والدراسات حول صواب اعتماد الخط ٢٣ الذي اصبح واقعا، من اللافت تشكيل جبهة للدفاع عن حقوق لبنان البرية والبحرية ولاسيما ان هناك مفاوضات ستجري مع قبرص ولابد من اجراء مفاوضات لاحقا مع الجانب السوري وهذا يستدعي رصد وتتبع لهذه المفاوضات. وكذلك زيادة التقارير والدراسات التي تضم معلومات تساعد في فهم الموضوع من قبل الجمهور وتسمح بالتحقق من المعلومات.

ملاحظة:

لقد رافقت مهارات في الاشهر السابقة النقاش العام الدائر حول ملف النفط والغاز ولاسيما قطاع الكهرباء، واستخدامه في الحملات الانتخابية، كما الاحداث والمواقف التي ترافقت مع ملف ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل وخط التفاوض(الخط 23 والخط 29) وحقوق لبنان البحرية، وقد اصدرت في هذا المجال تقريرين يمكن الاطلاع عليهما عبر الروابط التالية:

التقرير الأوّل:

https://maharatfoundation.org/media/2193/nrgi-report.pdf

التقرير الثاني:

https://maharatfoundation.org/media/2264/nrgi-report-2.pdf

ويمكنكم الاطلاع على المعلومات في مجال الطاقة التي اجرى قسم الفكتو ميتر في مهارات التحقق منها:





للمزيد من المعلومات, يرجى التواصل معنا






Telephone

0096176971616



maharatfoundation.org

Address

New Jdeide, Azure Center, 5th Floor



